مفهوم التغير الاجتماعي في الفلسفة السياسية لكارل بوبر[1]

محمد محمود ربيع
قسم العلوم السياسية ـ جامعة الكويت

مقدمة

يبدأ البحث بتعريف موجز لمصطلح التغير الاجتماعى، وأهم سماته، والعوامل المؤدية اليه، وبعض الخلافات الأيديولوجية الأساسية حول مضمونه. يلي المقدمة تحليل مختصر لمنهج كارل بوبر فى التخمين والتفنيد، ثم شرح مفهومه للتغير الاحتماعى من خلال المقولات السياسية الرئيسية الثلاث التى عالجها وهى : المجتمع المفتوح، دور العلوم الاجتماعية، فقر المذهب التاريخى. في الخلاصة، يشتمل تقويم مفهومه على شقين نستعرض فى أولهما نقد بعض الأكاديميين لأطروحاته، وفى الثانى نستخلص بعض النتائج من تلك الأطروحات. يمكن تعريف التغير الاجتماعى بايجاز بأنه كل تحول ملحوظ يطرأ على التنظيم الاجتماعي سواء فى بنائه أو مؤسساته أو وظائفه أو أدواته خلال فترة زمنية معينة. يندرج تحت هذا التحول كل تغير يحدث فى التركيب السكانى للمجتمع أو فى بنائه الطبقي، أو نظمه الاجتماعية، أو فى أنماط العلاقات الاجتماعية أو في القيم والمعايير والأيديولوجيات التى تؤثر فى سلوك الأفراد وتحدد مكانتهم وأدوارهم فى مختلف التنظيمات الاجتماعية التي ينتمون اليها. بعبارة أخرى، ينجم هذا التحول الملحوظ عن العوامل والتغيرات الحادثة فى البيئة الطبيعية أو الاجتماعية، أو فى قطاع أساسي أو نسق فرعى من الوجود الاجتماعي، أو نتيجة اصدار تشريعات للتحكم فى السلوك. (بدوي، 1982 : 382؛ الزعبي، 1978 : 34 - 39؛ Burns, 1964 : 647).

والتغير الاجتماعي كما يرى Birnbaum (1953 : 125) هو مصطلح وسيط، أي ظهر

فى مرحلة متوسطة بين مصطلحين آخرين. فهو يشتمل على كثير من حقائق ومفاهيم مصطلح أقدم هو التقدم الذي شاع استخدامه منذ القرن الثامن عشر. كما أنه ارهاص محتمل لمصطلح أحدث هو الدينامية أو الحركية الاجتماعية، خاصة اذا أخذنا فى الاعتبار المحاولات المتتابعة فى حقل العلوم الاجتماعية لشرح «القوانين التى تفسر كيفية خلق الدولة أو المجتمع لظروف تؤدى الى حلول كيان آخر محله».

هكذا تطورت الدراسات حول التغير الاجتماعي تطورا كبيرا وتعددت فيه الاسهامات ذات الخلفيات المهنية والأيديولوجية المتباينة، كما صارت له ضوابط منهجية كافية جعلت منه موضوعا من أهم موضوعات علم الاجتماع المعاصر. على الصعيد المهني، تنوعت الأدبيات فى العالم الغربى بين المتخصصين فى هذا الفرع وخاصة حول العلاقات المتشابكة بين التغير الاجتماعي والتحديث والتنمية. وكان أكثر النماذج شيوعا فى تحليل التغير الاجتماعي وتأثيره فى النسق السياسي هو النظر اليه كحركة مستمرة أو سلسلة من الأحداث المتصلة الحلقات يتم فيها التحول من مجتمع تقليدي عبر مجتمع انتقالي الى المجتمع الصناعي. وقد انصب اهتمام العلماء ليس فقط على تحديد كيفية تأثير التغير الاجتماعي في النسق السياسي، وانما حاولوا أيضا معرفة كيفية تأثر ذلك التغير بأنماط معينة من الأنساق السياسية. كشف هذا التحليل ـ كما هو الحال فى كتابات Apter (151, 171 : 1970) عن علاقة جدلية تكون فيها العوامل السياسية متغيرات تابعة فى بعض الأطر المفاهيمية، بينما تكون متغيرات مستقلة فى أطر أخرى. على الصعيد الأيديولوجي، تأكدت الرابطة القوية بين التغير الاجتماعى وبين كثير من القضايا الملحة مثل تطور النظم السياسية واستقرارها، والمفاهيم الأيديولوجية المتعارضة حول سبل تحقيق ذلك. ظهر الاختلاف أيضا بين وجهات نظر علماء السياسة والاجتماع حول المصطلح الدال على عمليات التحول. اذ رغم الاعتراف بوجود ترابط منطقي كما يقول بوتومور بين مفاهيم التغير والتطور والنمو والتقدم، فقد زاد الاعتماد في العالم الغربي تدريجيا على مصطلح «التغير الاجتماعي» بصفته أكثر حيادا، خاصة بعد اصدار وليام أوجبرن كتابا بهذا العنوان عام 1992، ثم اتفاق كل من روبرت ماكيفر وتشارلز بيدج على أن التغير الاجتماعي لا يعنى «الاشارة الى أي قانون أو أية نظرية أو أي اتجاه أو حتى أي استمرار» (الزعبى، 1978 : 38,37).

من جهة أخرى، اعترض أوسيبوف على هذا الطرح فى كتابه المسمى «قضايا علم الاجتماع» واعتبر أن الانتقال من مفهوم التطور الاجتماعي الى مفهوم التغير الاجتماعي انما هو هروب من المشكلة وليس حلا لها لأنه يعني فى الواقع رفضا لنظرية التطور سواء بمفهومها الثورى الدال على تحولات كيفية فى الطبيعة والتاريخ، أو بتفسيرها الضحل الذي

لا يقر بوجود مثل هذه القفزات النوعية. لهذا وجّه النقد الى أصحاب هذا الطرح لأنهم استبدلوا بنظرية التطور هذه مقوله التغير الاجتماعي التى تتسم بالتجريد والعمومية وتمحو المفهوم الأبدى عن التنوع الحقيقى لأشكال العمليات الاجتماعية.

تجسدت هذه الاختلافات الفكرية فى تيارين رئيسيين اتخذا موقفين متعارضين من قضايا التغير الاجتماعي. اشتمل التيار الأول على عدة مفاهيم وفلسفات اتسمت بالتشاؤم مثل فلسفة «العود الأبدي» عند شوبنهاور ونيتشه، والفلسفة الوجودية الغارقة فى الخوف والغربة والغثيان، والمفهوم التقليدى الذى لا يرى الكمال الا في الماضي وليس في المستقبل، ثم مفهوم تعاقب الحضارات. عانى مفكرو هذا التيار من صراعات اجتماعية حادة وكوارث وحروب (خاصة بعد الحرب العالمية الأولى) انعكست على تكوينهم النفسى، كما عجز بعضهم عن التكيف مع الأوضاع الاجتماعية التى أعقبت تلك الظروف الصعبة وفشلوا فى ادراك قوانين التطور الاجتماعي ومغزاها ففقدوا الثقة والأمل فى الحاضر والمستقبل. وسنلاحظ عند دراسة آراء بوبر حول دور العلوم الاجتماعية نفس المنحى التشاؤمي. فقد اعتبر أنه سواء تعرضت الشعوب للمؤامرات (التي قلل من أهميتها)، أو أن هذه المؤامرات قد توقفت، «فسنظل نواجه نفس المشاكل»، أى الحروب والكساد والبطالة والفقر. وعلى العكس مما سبق، اتسم التيار الثانى بالتفاؤل واعتبر أن الصراع الاجتماعي يفرز أوضاعا أرقى من الأوضاع السابقة والقائمة انطلاقا من الايمان بفكرة التطور بصفة عامة، والربط بين مفهومي التطور والتقدم على أساس أن التطور من حيث النتيجة هو عملية صعودية دائما تستهدف مستوى أعلى من التقدم. مثال ذلك النظريات الخطية ـ أي التي ترى أن التطور يسير فى خط مستقيم ـ كما عبر عنها مورجان وكونت وسبنسر، وكذلك النظريات الحلزونية عند لينين والماركسيين.[2]

في نهاية هذه المقدمة، نسترعي الانتباه الى مؤشر جديد على صعيد هذه الدراسات تمثل فى ظهور عدة مجالات مستحدثة مثل اجتماع التنمية، والاقتصاد السياسي للتخلف، والاقتصاد السياسي للتنمية. ولعل أهم ما يكشف عنه هذا المؤشر هو ازدياد الاهتمام العلمي بظواهر التغير والتطور والتقدم فى دول العالم الثالث التي تختلف ظروفها كثيرا عن واقع العالم المتقدم بشقيه الرأسمالي والاشتراكي سواء من حيث الماضي السياسي أو الخلفية الثقافية أو الواقع الاقتصادي والاجتماعي. يرتب هذا مسؤولية خاصة على أية كتابات تتناول مفاهيم التغير الاجتماعي في ذلك العالم المتقدم ألا وهى ضرورة تفادي اعطاء أي تصور خاطيء بامكان التطبيق الحرفي لنظرياتهم، وكذلك دحض الأطروحات غير العلمية ذات الطابع الأيديولوجي والتي تتسم بالعداء ازاء مفهوم التنمية المستقلة أو التغير الاجتماعي ذي المنحى الثوري كما يحدث أحيانا في دول العالم الثالث.

المنهج الفرضي الاستنباطي Hypothetico - Deductive Method

وضع بوبر منهجا خاصا به هو المنهج الفرضي الاستنباطي أكد فيه على رفض قبول أية نظرية علمية الا بصفة مؤقتة. هذا القبول المؤقت لا يعتمد على نوع التحقق الذى جاء به بيكون وميل (اللذان قام أسلوبهما فى الاستقراء على تجميع وتصنيف الملاحظات تمهيدا لاستخلاص الأحكام العامة من قواعد اطرادها وتناسقها)، وانما يعتمد على مبدأ القابلية للتفنيد Principle of Falsifiability فهو يرى أن التفنيد وليس التحقق Verification هو الهدف الأنسب لخطوات الملاحظة والتجريب. فكل اختبار حقيقي لنظرية ما هو محاولة لتفنيدها. ثم يلخص وجهة نظره بالقول ان القابلية للاختبار تعني القابلية للتفنيد والدحض، وأن زيادة المعرفة المؤقتة تبدأ بتحويل أنواع التخمين والرؤى التخيلية الى فروض. فاذا تهيأت ظروف تفنيد هذه الفروض عن طريق المنطق الاستنباطي فانه يجب اختبارها بالبحث الدؤوب عن أمثلة سلبية معاكسة. لهذا تحفظ بوبر على مفهوم فيتجنشتاين (3) للمغزى أو «المعنى» العلمي، ورفض المنطلق الأساسي للوضعيين المناطقة من مدرسة ڤيِّنا حول مبدأ التحقق. وسنوضح فيما بعد عند بحث آرائه فى المذهب التاريخى وأسلوب التغير انه رغم الخلاف المنهجي الحاد بين الطرفين فانه لم يمنع من التقائهما حول الاعتراض على أية مفاهيم تقول بامكان اكتشاف قوانين تساعد على التنبؤ بالأحداث وتفسيرها.

إن أي علم جاد في رأي بوبر هو «افتراضي استنباطي» أى لا يشتمل على استقراء من أمثلة متراكمة وانما على التسليم بفرض ما يتم الاستنباط منه. وحيث أن الافتراض عام فانه يمكن تأكيده بعدد لا متناهٍ من الأمثلة، وان كان يمكن دحضه بمثال واحد، وهذا هو مفتاح المنهج العلمي فى اعتقاده. من ثم يمكن متابعة البحث عن طريق التخمين والتفنيد Conjecture and Refutation بمعنى التسليم بذلك الفرض ثم محاولة تفنيده بالعثور على مثال معاكس. هكذا يمكن التعرف على العلم المزيف إما لأنه لا يمكن تفنيده، أو لأنه يتفادى عملية الدحض بواسطة تبني تعديلات مستمرة للتكيف مع أية حقيقة معقولة. ثم يعطي مثالين على ذلك هما المادية التاريخية، والنسق البطلميوسي للأفلاك الدائرية ذات المركز المشترك Epicyles.

يعبر بوبر عن ذلك المضمون بصورة أخرى فيقول: «مخطئون هؤلاء الذين يرون ميزة في النظرية التي لا يمكن دحضها اذ أن هذا يعتبر عيبا فيها وليس ميزة». كذلك فى النظرية القابلة للاختبار، فان عناد المعجبين بها حتى بعد اثبات زيفها، ومحاولتهم تطعيمها بفرض تكميلي أو اعادة تفسيرها لتفادي عملية التفنيد، لن يؤدى الى نتيجة يعتد بها. ثم يشرح سبب ذلك قائلا أن انقاذ النظرية بهذا الاسلوب وان كان ممكنا، الا أنه يتم بثمن باهظ هو تدميرها أو على الأقل الحط من قيمتها العلمية، ويصف محاولة الانقاذ تلك بأنها

خدعة أو مناورة تقليدية Conventionalist Twist or Conventional Stratagem. وخلافا لفيتجنشتاين الذي كان يركز في منهجه على القابلية للتحقق عن طريق التجربة وعلى المعنى العلمي، فان منهج بوبر كان يركز بالمقابل على البحث عن معيار لتحديد الطبيعة العلمية للنظريات التي لخصها بأنها القابلية للتفنيد (Popper, 1963 : 36,39; 1972 : 81).

استكمالا لتحليل منهج بوبر وتفاديا لتشتت المناقشة حول الموضوع ضمن التصنيفات التالية، نستعرض تعليقين على منهجه من المفكر البريطاني الماركسي موريس كورنفورث والاكاديمي الكندي الليبرالي ريتشارد فيرنون. يربط كورنفورث بين تعريف بوبر للنظريات العلمية بأنها تخمينية فقط وبين مفهوم T.S Kuhn لمصطلح النموذج القياسي Paradigm. حيث يقول كون ان العلم يتطور من خلال ثورات تنتج عن ازاحة نماذج قياسية قديمة وتبني نماذج أخرى جديدة، وان العلماء يصوغون تخميناتهم بطريقة تتفق مع نماذج معينة مسبقة. هنا يعلن فيرنون بأن البحث يتم في هذه الحالة في نطاق مجموعة من النماذج والممارسات المسلم بها (والانتقائية الى حد كبير) بحيث تقتصر المهمة على حل بعض الألغاز المتبقية والمترتبة على تطويع الحقيقة للافتراضات. أما بالنسبة لبوبر، فان تفنيد التخمين يتم عندما تدحضه التجربة، لكن كون يضيف أن تخمينا آخر يحل محله وفقا للنموذج السائد وبذلك تصبح النماذج نفسها حالة من تلك البنى الأيديولوجية المقولبة التي قالت عنها النظرية البنيوية الحديثة انها تفرض نفسها علينا، أي يفرض النموذج نفسه على التنظير العلمي. وينتقد كورنفورث هذا التفسير لتطور العلم الذي تفرض فيه النماذج على البحوث العلمية، وتحدث «الثورات» عرضا عندما يحل نموذج جديد محل القديم. ان عيب هذا التفسير في رأيه هو أنه يستبعد إثبات أي شيء في النظرية العلمية، ويتجاهل حقيقة تطور العلم كجزء من التطور الشامل للمجتمعات الانسانية. بدلا من ذلك، يفسر تاريخ العلم كمجرد قصة لشيء تافه لعين يحل محل شيء آخر في سلسلة تتابع النماذج. ثم يستخلص من ذلك أنه ليس هناك من تفنيد لنظرية ما أو فرض يمكن أن يفند نظرية أساسية، لأنه في هذه الحالة سيتم اقتراح نظرية جديدة أو فرض يشتمل على الملاحظات التي استجدت والتي تتفق مع النظرية الأساسية. (Cornforth, 1980 : 143; Vernon, 1976 : 273).

المجتمع المفتوح

وضع پوبر هذا المصطلح كناية عن المجتمع الرأسمالي الليبرالي حيث يتصرف الأفراد بوحي من قراراتهم الشخصية دون إملاء من أحد. وقد انتقد بشدة «المجتمع المغلق» وأدرج تحته النظم السياسية والاجتماعية الأخرى سواء كانت قبلية قديمة أو حديثة أو معاصرة مثل الفاشية والنازية والاشتراكية وغيرها مبررا ذلك الخلط برفضه لتدخل

السلطة بأية صورة من صور الشمولية أو التكافل أو الجماعية. وباستخدام التعليل السببي، عزا تمتع الانسان في العالم الغربي بحقوقه وحرياته وخاصة النقد الى الانتقال من المجتمع المغلق الى المجتمع المفتوح. وقد عبر عن هذه العلاقة بقوله ان حضارة الغرب تهدف الى الخير والمعقولية والاهتمام بالانسان، وان كانت لم تتماثل للشفاء بعد من الصدمة التي صاحبت مولدها والمتمثلة في الانتقال من المجتمع القبلي المغلق الذي كان يخضع لقوى سحرية الى المجتمع المفتوح الذي أطلق قدرات الانسان على النقد.

تكشف كتابات بوبر تخوّفه من خطورة هذه المشكلة اذ اعتبر أن صدمة مرحلة الانتقال هي أحد العوامل التي تسهل محاولات الحركات الرجعية لقلب هذه الحضارة أو القضاء عليها والعودة الى القبلية. والمقصود بالقبلية هنا ليس معناها التقليدي وانما استخدمها بمعنى العودة الى الوراء وتكبيل حرية الفرد مرة أخرى بقيود شديدة.

لهذا كان يعتبر نفسه صاحب رسالة هي كشف الشمولية بصفتها تقليدا فكريا وقيميا قديما قدم الحضارة الانسانية منذ جذورها الأولى لدى أفلاطون 428 - 348) ق. م.) وحتى اليوم، وتعبئة الجهود للحرب الطويلة والأبدية ضدها مع مطالبته بالتركيز على الماركسية التى يعترف في تمهيد كتابه الرئيسي (المجتمع المفتوح وأعداؤه) بأن نقدها هو الهدف الأول لمؤلفه. كما اعترف بأن نقده الحاد العنيف لأفلاطون هو تعبير عن استخفافه بالاعجاب الشديد الذي تمتع به أفلاطون على مر الزمان، وبنظرة البعض اليه كفيلسوف إلهى (Popper, 1945 : viii; 1963 : 336).

ان سمات المجتمع المفتوح في رأي بوبر هي تمتع الأفراد بحقوق وحريات واسعة في توجيه النقد العلني لمؤسسات السلطة دون تعرضهم لانتقامها، وعدم خضوع التعليم للتلقين المذهبي، السماح بحرية الفكر والعقيدة والعمل، عدم الخضوع لنظام استبدادى لحكومة شمولية، الجمع بين تحرر المجتع من تدخل الدولة وبين المحافظة على الدستور والنظام. (Popper, 1945: 1, 173; 1972 : 209; Scruton, 1982 : 333 - 334).

دور العلوم الاجتماعية

حاول بوبر أن يثبت أن العلوم الاجتماعية بطبيعتها لا تستطيع وضع قوانين عامة لمجمل التطور الاجتماعي وانما تستطيع فقط وضع قوانين لوحدات اجتماعية جزئية متناثرة. لهذا فقد انتقد مؤيدي المذهب التاريخى القائلين بأن فائدة تلك العلوم تكمن في كونها تنبؤيه كاشفة للمستقبل Prophetic. يؤدى هذا فى رأيه الى رفض امكانية تطبيق العلم أو العقل على مشاكل الحياة الاجتماعية ويفرز مذهبا للهيمنة والخضوع، وهو المصطلح الذي أطلقه على الفلسفات الشمولية التي ظهرت منذ أفلاطون والتي من شأنها هيمنة نظام استبدادي لحكومة شمولية أو هيكل سياسي جامد لحكم مطلق يعوق ازدهار المجتمع ولا يسمح بحرية الفكر والعمل.

ينصح Popper (1962 : 94; 1963 : 340 - 342, 336) باستبعاد «نظريتين ساذجتين» قبل شرح المهمة الأساسية للعلوم الاجتماعية. النظرية الأولى هي أن تلك العلوم تتناول سلوك الجماعات الكبيرة أو الكليات (مثل الأمم والطبقات والمجتمعات والحضارات) على أنها موضوعات تجريبية تدرس بنفس طريقة علوم النبات والحيوان. ثم يبني رفضه لهذه النظرية على أساس أنها تتجاهل حقيقة أن هذه الكليات الاجتماعية المزعومة ما هى الا مسلمات وادعاءات لنظريات اجتماعية شائعة أكثر منها موضوعات تجريبية. يعطي مثالا على ذلك مصطلح الطبقة الوسطى ويقول انه مدرك مثالي مشتق من فروض نظرية. ويسمى بوبر هذه الكليات الاجتماعية Social Wholes بالجماعات الساذجة التي لا يمكن اثبات وجودها تجريبيا ويطالب بدلا من ذلك بتحليل الظواهر الاجتماعية بما فيها الجماعات أو الكليات على أساس الأفراد المكونين لها وأفعالهم وعلاقاتهم.

النظرية الثانية هى النظرية التآمرية Conspiracy Theory أي الظن بأن أية سلبيات في المجتمع كالحرب والكساد والبطالة والفقر هى نتائج مخطط مرسوم من جانب أفراد متنفذين أو جماعات قوية. يرى بوبر بأن هذه «الخرافات البدائية» أقدم حتى من المذهب التاريخى المشتق بدوره من النظرية التآمرية والتي تعتبر صورتها الحديثة نتيجة نموذجية لعلمنة الخرافات الدينية. لقد انتهى الاعتقاد بمسؤولية آلهة هوميروس عن المؤامرات التي أدت الى تحول مسار حرب طروادة. لكن «حل الآن محل الآلهة على جبل اوليمب حكماء صهيون والاحتكاريون والرأسماليون والامبرياليون». (Popper, 1962 : 93; 1963 : 124-125)

لا ينكر بوبر حدوث مؤامرات ولكن يرى أنها لا تتكرر كثيرا، ولا تغير طابع الحياة الاجتماعية. ثم يحدد موقفه الرافض من هذه القضية وبصورة تذكر بالتيار المتشائم الذي أشرنا اليه في المقدمة أعلاه إذ من وجهة نظره أنه حتى لو توقفت المؤامرات، فسنظل نواجه نفس المشاكل. خلافا لذلك يرى أن المواجهة الانتقائية لهذه المشاكل هى التي يمكن أن تحل محل الأوهام المرضية للتآمر، وأحلام التجانس والتناسق التى ذهبت اليها الفلسفات الاجتماعية الشمولية المتأثرة بالمذهب الكلى، وهو ما سيتعرض له البحث في البند التالي عند تناول المذهب التاريخي وأسلوب التغير.

ما هى اذن المهمة الأساسية للعلوم الاجتماعية النظرية في رأيه؟ يذهب بوبر الى القول انها ليست تلك التي أكد عليها أنصار المذهب التاريخى بكونها تنبؤية، أي كاشفة للمستقبل، وانما المهمة الأساسية لهذه العلوم هى تتبع النتائج غير المقصودة وغير المرغوب فيها الناجمة عن الأفعال الانسانية المقصودة أو الارادية.

يعطي بوبر مثالين على ذلك فيقول إن إقدام شخص ما على عقد صفقة لشراء منزل في منطقة ما، لا يتناقض مع الافتراض بأنه لم يستهدف بهذه الصفقة رفع أسعار سوق العقارات في تلك المنطقة. لكن مجرد ظهوره في السوق كمشتر سيجعل أسعار السوق تميل الى الارتفاع، وهو ما يمكن أن يقال أيضا وبصورة مشابهة بالنسبة للبائع. المثال الثاني هو أنه ليس من المحتمل أن يكون هدف شخص ما من التأمين على حياته هو تشجيع الآخرين على استثمار أموالهم فى أسهم شركات التأمين. يستخلص بوبر من ذلك أن النتائج التى تتمخض عنها أفعالنا ليست كلها نتائج مقصودة. بالتالي، فان النظرية التآمرية لا يمكن أن تكون صحيحة لأنها ترقى الى التأكيد على أن كل الأحداث ـ حتى تلك التي لا تبدو لأول وهلة أنها متعمدة من أي فرد ـ هى نتائج متعمدة لأفعال بشر لهم مصلحة فى تحقيق هذه النتائج. أكثر من ذلك فانه يستشهد ببعض أقوال كارل ماركس الذي اعتبره واحدا من أوائل المفكرين الذين أكدوا على أهمية هذه النتائج غير المقصودة بالنسبة للعلوم الاجتماعية. ودون أن يشير تحديدا الى المصدر الذى اعتمد عليه، اقتبس من ماركس قوله : «لقد حوصرنا جميعا فى شبكة النظام الاجتماعي. ان الرأسمالي ليس متآمرا شيطانيا وانما هو شخص اضطرته الظروف الى التصرف بالصورة التي أقدم عليها، كما أنه ليس مسؤولا أكثر من البروليتاري عما آلت اليه الأحوال (Popper, 1963 : 342).

المذهب التاريخي وأسلوب التغير

نادى بوبر بتطبيق مناهج العلم العقلانية والنقدية على مشاكل المجتمع المفتوح من أجل اعادة البناء الاجتماعي. وقد انتقد الفلسفات الاجتماعية المشككة فى امكانات الاصلاح الديمقراطي كوسيلة للتغير وخاصة فلسفات المذهب التاريخي القائلة باكتشاف قوانين تساعد على التنبؤ بمجرى الأحداث وتفسيرها. يذكر هذا الرأي بموقف السلوكيين الذين يتخذون موقف العداء الشديد من الفلسفة والتاريخ. يقول Apter (1977 : 217) فى ذلك : «اذا حدث ان تعرض السلوكيون الى مشاكل فلسفية فانهم لا يلجأون الا الى فلسفة العلم كما تشرحها شخصيات مثل ألفريد هوايتهيد ورودولف كارناب وكارل بوبر» طبعا رغم الخلافات المنهجية بين هذا الأخير وبين الوضعيين المناطقة على نحو ما سبقت اليه الاشارة فى الفقرة الأولى عند مناقشة منهجه.

يعرف Popper (1957 : 3,43) المذهب التاريخي بأنه مدخل محدد الى العلوم الاجتماعية يتخذ من التنبؤ التاريخي هدفا أساسيا له عن طريق محاولة اكتشاف «الايقاعات»، أو «النماذج»، أو «القوانين»، أو «الاتجاهات» التي يتم على أساسها تطور التاريخ. وفى كتابه الذى خصصه لنقد هذا المذهب، رفض الفكرة من أساسها سواء

بالنسبة للهدف المتوخى أو المناهج المقترحة لتفسير ذلك التطور معتبرا أنها كلها مسؤولة عن الحالة غير المرضية التى وصلت اليها أوضاع العلوم الاجتماعية النظرية.

خلافا لتلك الفلسفات الاجتماعية، ذهب بوبر الى القول بأن مسار التاريخ يتأثر بقوة بواسطة نمو المعرفة، وأن اكتسابها مستقبلا لا يمكن التنبؤ به. من ثم اعتبر تلك الفلسفات مبنية على فهم خاطىء لمنهج العلم لاهمالها التفرقة بين التنبؤ العلمى Scientific Prediction والنبوءة التاريخية Historical Prophecy، فليس هناك مدخل عقلاني الى المشاكل الاجتماعية يمكن أن يكون أساسا لتغيير كامل وفق فروض تغطي كل شيء.

انطلاقا من ذلك رفض بوبر الرؤى التاريخية لأفلاطون وهيجل (1770 - 1831) وماركس (1818 - 1883) لأن البحث عن تفسيرات كلية للمجتمع ارتبط بالنسبة لكل منهم برؤى عن الحكم ذات مبادىء واهداف شمولية، لكنه اختص كلا من أفلاطون وماركس بمعظم نقده، وذلك لعدة اعتبارات. فأفلاطون لم يقنع قراءه فقط بأن كل أشكال الفردية ترقى الى الأنانية، وانما أقنع المعجبين به وخصومه على السواء (خاصة مؤيدى فلسفة العقد بدءا بفيلسوف الشك كارنيدس 215 - 125 ق. م. وحتى هوبز) بتبنى مفهومه الخطير لقوانين التاريخ.

أصبح أفلاطون ودون وعي منه ـ على حد قول بوبر ـ رائدا لكثير من رجال الدعاية الذين طوروا عن حسن نية أسلوب مخاطبة العواطف الاخلاقية للانسان من اجل اهداف غير اخلاقية ومعادية للانسانية. بل انه ايضا غيّر المظهر الخارجى لكراهيته للمبادرة الفردية ورغبته فى وقف كل تغيير الى صورة من صور الحب للعدالة والاعتدال، ولدولة مثالية يتمتع فيها كل انسان بالرضا والسعادة. لقد تطلع الى انشاء دولة متحررة من الشرور التي تعانى منها الدول الاخرى. دولة يمكن فيها التخلص من الشراهة الفجة والطمع فى اغتصاب المال واحلال قواعد الكرم والصداقة محلها. دولة لا تضمحل لأنها لا تتغير، واذا تحررت من احتمال التغيير والفساد فستكون الافضل والاكمل وتتحقق بذلك «دولة العصر الذهبي» (Popper, 1945 : 3,21,35,118 - 119).

يتندر بوبر بهذا الحلم لتحقيق الوحدة والكمال والجمال والحياة الاجتماعية بوصفه من نتاج روح الجماعة القبلية البائدة فى المجتمع المغلق. ثم اتهم افلاطون بانه رغم رفضه للطغيان، تطلع الى مساعدة حاكم طاغية، ودافع عن اكثر الاجراءات طغيانا واستبدادا، وحارب حرية الفكر، وقمع البحث عن الحقيقة، ودافع عن الكذب والمعجزات السياسية، ولم يكن يثق بالانسان، وكان يخاف من الجدل. بعد هذا الهجوم العاصف، ينتهى بوبر الى ان وقف التغير السياسي ليس هو العلاج، ولا يمكن ان يحقق السعادة معللا

ذلك بقوله : «نحن لا نستطيع العودة الى البراءة والجمال المزعومين للمجتمع المغلق. وكلما حثثنا الخطى للعودة الى عصر القبلية البطولي، سيكون من المؤكد ان نصل الى محاكم التفتيش او البوليس السرى. ومع بدء قمع العقل والحقيقة سننتهى حتما الى أقصى درجات التدمير الوحشي والعنيف لكل ما هو انسانى.» (Popper, 1945 : 199 - 200)

بالمثل، رفض بوبر الماركسية معتبرا أنها من النظريات الاجتماعية القائمة على أفكار حتمية خاطئة تولد السلطوية والديكتاتورية، وتؤدي الى مشروعات غير واقعية لاجراء تغيير كلي شامل. تأثرت هذه النظريات بالمذهب الكلي Holism فى اصرارها على أن للفرد قيمة فقط بقدر ما يفيد المجموع استطرادا من أن للمجموع أو الكل خصائص (أكبر) لا يمكن شرحها بسمات وعلاقات الاجزاء المكونة له.

يعارض بوبر ذلك انطلاقا من فرديته المنهجية Methodological Individualism بقوله : «كل الظواهر الجمعية Collective Phenomena ترجع الى الافعال المتبادلة والاهداف والآمال وافكار البشر كأفراد، كما ترجع الى التقاليد التي وضعها وحافظ عليها البشر كأفراد». ثم يوضح موقفه أكثر فيقول انه رغم قبوله لجانب كبير من الاهداف الانسانية للماركسية التى ألهمت ماركس وأتباعه كتقليل التعاسة والعنف وزيادة الحريات، الا أنه يرفض أساليبها الثورية التي تقضي على الحرية وتزيد العنف والمعاناة غير الضرورية، وتؤجل عملية الاصلاح انتظاراً لظروف مواتية للانتفاض، علاوة على تدمير الثورة للأطر المؤسسية والتقليدية للمجتمع. (Popper, 1945 : 158; 1963 : 343)

بعبارة أخرى فقد رفض الأسلوب الثوري المتمثل في البحث عن الخير الأسمى للمجتمع والكفاح من أجل تحقيقه، وحبذ بدلا من ذلك الأسلوب الاصلاحي فى مواجهة المشاكل، ونصح بأنه يتعين على المخطط الاجتماعي الذي يأخذ بأسلوب التدرج البحث عن أكثر أمراض المجتمع خطورة والحاحا ليحاربها دون هوادة ويحاول القضاء عليها.

استنادا الى هذه المقارنات صاغ بوبر مفهومه للعلاج والتغيير، ففى مواجهة الهندسة الاجتماعية الخيالية Utopian Social Engineering، طرح رأيه فى الاصلاح وسماه الهندسة الاجتماعية التدريجية Piecemeal Social Engineering ويعني هذا الاصطلاح المستقى من علم الميكانيكا، استبدال الأجزاء المستهلكة من الآلة واصلاحها تدريجيا وصقلها مع المحافظة عليها فى حالة حركة، ثم تطبيق هذا الأسلوب كعلاج للمجتمع. هذا مع ضرورة التأكيد على أن أهم ما ركز عليه فى المناقشة هو عدم الحاجة الى اعادة تشكيل أو بناء المجتمع ككل. أما التغيير العنيف لأوضاعه فيتسم في رأيه باللاعقلانية لحرمانه القائمين به من التعلم من أخطائهم ومن اجراء عمليات التكيف، بينما يستطيع المجتمع الديمقراطي

المفتوح القيام بالاصلاح دون عنف نظرا لامكانية التطوير المؤسسي واستبدال الحكام. بهذه الآراء يكون بوبر قد (Popper, 1945 : 157 - 158, 162; Boyer, 1984 : 2104, 2109) حدد موقفه برفض الأسلوب الثوري كنمط للتغير واعتبره أسلوبا غير طبيعي أقرب الى أن يكون انحرافا في النسق الاجتماعي.

الخلاصة

أولا : نستعرض بعض أوجه النقد المهمة التي وجهها مفكرون غربيون لآراء بوبر الموضحة أعلاه. فقد علّق الأكاديمي البريطاني المحافظ روجر سكروتون على وصفه للمجتمع المفتوح بأنه كان أقل تحديدا وحسما من نقده اللاذع لأفلاطون وهيجل وماركس. وبينما كان التأثير البلاغي المنمق لهجومه على ماركس كبيرا، فان قيمة كتاباته ومحتواها الفكرى محل جدال (Scruton, 1982 : 334).

بالمثل، ينتقد الأكاديمي الكندي الليبرالي (Vernon, 1976 : 261, 267, 274 - 276) كلا من فريدريش هايك (1899 -) وبوبر، ويرى أنه رغم عدم ادراج مصطلح المجتمع المفتوح في برنامج أي حزب سياسي فانه لا يختلف عن الشعارات الطنانة المشابهة مثل «المجتمع الكبير» للاشتراكي البريطاني جريهام والاس والأكاديمي البريطاني النمساوي الأصل فريدريش هايك، والرئيس الأمريكي الأسبق ليندون جونسون، أو «المجتمع العادل» لرئيس وزراء كندا السابق بييراليوت ترودو، أو «المجتمع المتحضر» للسياسي العمالي السابق روي جينكينز.

يدعي بوير ـ حسب رأي ڤيرنون ـ أن أساليب أداء مجتمعه المفتوح هي بمثابة تبنٍ للمنهج العلمي في الدراسات السياسية مستخدما لشرح ذلك «جماعة مفتوحة» من العلماء كنموذج حيث يختبرون الفروض المتعارضة ولا يعطون لآرائهم التي يعتزون بها أكثر من مجرد القبول المؤقت. هذه العقلانية هي مثال لمعقولية الممارسات السياسية في المجتمع المفتوح خلافا لجمود ومحرمات القبيله أو النظام الشمولي. أي أن ما يميز هذا المجتمع هو شرعية الرؤى المتباينة وعدم احتكار الفكر.

يكمن الخطأ ـ حسب رأي ڤيرنون أيضا ـ في المساواة بين «الانفتاح السياسي» «والانفتاح العلمي». فاحترام عقائد الفرد أو الجماعة لا يمكن تبريره عن طريق نموذج للمعرفة العلمية لأن تباين العقيدة لا يماثل اختلاف وجهات النظر في العلوم الطبيعية. ومن المؤكد أن «بوبر لم يقصد برأيه عن السمة غير الذاتية للمعرفة العلمية أن يكون لها مقابل سياسي لأن مجتمعا سياسيا يماثل جماعة علمية في هذا الشأن لن يكون أقل من مجتمع مرعب». يقصد ڤيرنون أنه لو حدثت هذه المماثلة لكان مجتمعا أكثر من شمولي نظرا للانضباط والتجانس التامين اللذين يميزان التجارب في حقل العلوم الطبيعية.

ينتهى فيرنون الى القول بأن استخدام بوبر للعلوم الطبيعية فى وضع نموذجه لم يسعفه فى معالجة اتساع وتعقد نطاق المشاكل وعوامل القلق فى المجتمع الليبرالى. اذ بينما تلعب الاعتبارات الذاتية للأفراد دورا هاما فى تكوين «الوعي السياسي»، تكون الموضوعية هي أساس الحصول على «المعرفة العلمية» مما يجعل أية مساواة بينهما محل تساؤل. بالتالي يتهمه بأنه وضع نموذجا علميا في غير موضعه فأدى الى تسرب البلاغيات والدعاية عند تبرير الاختيارات والعقائد، كما أدى الى صياغة مصطلحات مثل المجتمع المفتوح، واستبدال الكلمات الرنانة بالحقائق.

ثانيا : نختتم هذا التقويم ببعض النتائج التي نرى استخلاصها من تحليل منهجه وآرائه السياسية.

1) ليس هناك فرق كبير بين اتهام بوبر لأفلاطون بمحاولة وقف التغير الاجتماعى، وبين مناداته هو نفسه بتغيير محكوم يمكن السيطرة على نتائجه·كما سنوضح بعد. يلتقي نقد بوبر لأفلاطون في هذا السياق مع نقد مؤلفين يساريين (Wood & Wood, 1978 : ix,8,81, 212,221,224,229) أكدا على الطابع الأيديولوجي الطبقي للفلسفات السياسية للثلاثي الكبير سقراط وأفلاطون وأرسطو. ففى رأيهما أن الأيديولوجية المشتركة التى ألهمت وصاغت فكرهم السياسي كانت تسعى إلى اعادة الحيوية لقيم طبقة أرستقراطية زراعية مضمحلة فى مواجهة ديمقراطية صاعدة. ودفاعا عما سمياه بالانجاز الفريد لديمقراطية أثينا، اعتبر المؤلفان أن سقراط كان «قديس الثورة المضادة» وأفلاطون «الاستراتيجي الأكبر ومهندس نقيض المدينة»، بينما أرسطو هو «تكتيكي الاتجاه المحافظ» الذي أدى اعتداله الى ضمان بقاء دولة المدينة واستمرار تأثيرها. هكذا يتلخص النقد اليساري لأفلاطون في أنه حمل رسالة سقراط لتدعيم سيطرة الأرستقراطية، واستخدم الفلسفة كأداة لتعميم قيمها، وحاول دفع القوى التاريخية الى الوراء.

يتشابه هذا النقد مع نقد بوبر الذى اتهم أفلاطون أيضا بالسعي لوقف التغير الاجتماعي. لكن المفارقة المنطقية هي أن النتيجة التي انتهى اليها بوبر لا تتفق مع مقدمته الناقدة لوقف مسيرة التغير اذ تبنى هو الآخر عمليا أسلوب التحكم فى مدى التغير بحيث يقتصر على ترميم النظام القائم وتحسينه ومنع انهياره وما اقتراحاته الا تعديل فى التفاصيل واجراء لتعديلات غير جذرية فى الشكل للتخلص من بعض أوجه القصور مع عدم المساس بالجوهر. انها فى المحصلة الأخيرة عمليات تجميلية للنظام تشترط الحفاظ على أطره المؤسسية والتقليدية. لهذا فان كتابات بوبر لا تخوله حق نقد أفلاطون حول محاولة وقف التغير الاجتماعي.

2) أخطأ بوبر في عدم الربط الوثيق بين نموذجه المفضل للاصلاح التدريجي، وبين الخلفية التاريخية الغنية لأوروبا التي جعلت مثل هذا النموذج ممكنا في النصف الثاني من القرن العشرين. لقد أغفلت مقولته عن التخطيط الاجتماعي التدريجي ـ من منطلق أيديولوجي ـ عدة حقائق لعل أهمها أن الانجازات الحالية التي تتمتع بها المجتمعات الغربية المعاصرة (وخاصة الاستقرار النسبي والتحديد الدقيق للالتزامات المتبادلة بين الحاكم والمحكوم) لم تطرأ فجأة أو دون تضحيات، وانما تحققت بعد مخاض طويل من الانتفاضات والثورات التاريخية المعروفة واصدار مواثيق الحقوق في أعوام 1215, 1640 في انجلترا، 1776 في أمريكا، 1789 في فرنسا، 1830, 1840, 1844, 1871, 1820 في ايطاليا وفرنسا وبقية أوروبا. من ثم، يظل التبشير بأفكار مثل «التخطيط الاجتماعي التدريجي» مجرد تبشير بمفاهيم غربية محضة قد تحل بعض المشاكل المتبقية في تلك المجتمعات المتقدمة. لكن حيث أنه حاول وضع مواعظه في اطار أوسع من اطار الحضارة الغربية عندما تندر «بالنظرية التآمرية»، ودفع بانتفاء أية مسؤولية قبل «حكماء صهيون والاحتكاريين والامبرياليين»، فقد كان يتعين عليه أن يقترح الوسائل الكفيلة بتحقيق التغير الاجتماعي في الأطر الحضارية الأخرى [4] التي تعاني من ميراث الاستعمار ومن انسداد القنوات الشرعية للحوار والتغيير بدلا من نقد طريق الثورة الذي سلكته كثير من الشعوب بما فيها شعوب الغرب ذاتها في مراحل تاريخية سابقة. ولو فعل وطبق منهجه على هذه النماذج لوجد «مثالا واحدا معاكسا في كل حالة» يفند موقفه الأيديولوجي الفضفاض من «النظرية التآمرية» ومن نمط التغيير الذي اقترحه.

3) لم يقدم بوبر أدلة مقنعة لاثبات وجهة نظره حول ما سماه بالمهمة الأساسية للعلوم الاجتماعية. فقد كانت الأمثلة التي استعان بها بعيدة عن واقع المناقشة وطبيعتها، ولا تساعد على ايضاح حقيقة ما يجرى وخاصة في مجال علاقات القوى غير المتكافئة سواء داخل الدولة كوحدة سياسية أو على الساحة الدولية. مثلا، من المعلوم للدارسين المبتدئين في الاقتصاد السياسي والعلاقات الدولية، أن من بين العوامل التي أدت الى تشويه الهياكل الاقتصادية للمستعمرات خلال القرنين الماضيين : فرض نمط المحصول الواحد أو المحصولين عليها، وقصر انشاءات البنية التحتية من مدن وموانىء وسكك حديدية على خدمة عملية نقل الخامات من تلك المستعمرات الى مراكز التصنيع في الغرب، والاستنزاف غير المنظم لثرواتها الوطنية. فاذا طبقنا رأيه الذي شرحناه أعلاه حول دور العلوم الاجتماعية، يكون تشويه البنى الاقتصادية للمستعمرات نتيجة غير مقصودة وغير مرغوب فيها نجمت عن الأفعال والتصرفات الارادية للدول الكبرى آنذاك، والتي ما قصدت بها حسب اعلانها سوى «تعمير» تلك المناطق، أو «تمدين الشعوب»، أو «تحقيق رسالة الرجل الأبيض»، أو «فرض القانون والنظام»... الخ.

وتحسبا من الوصول الى مثل هذه النتيجة غير المقنعة كان لا بد أن يستبعد «نظريتين ساذجتين» على حد قوله، أي يضع قيدين مسبقين على المناقشة خلافا لموقفه من الشمولية وقيم الحوار والتفكير في مجتمعه المفتوح. فقد رفض بوبر بمقتضى القيد الأول الاعتراف بأن ميراث الاستعمار هو حصيلة مخطط مرسوم من قوى متنفذه وهو ما سماه بالنظرية التآمرية. وفي القيد الثاني اشترط أيضا أبعاد العلوم الاجتماعية عن دراسة الجماعات الكبيرة أو الكليات (مثل الأمم والطبقات والمجتمعات والحضارات) بصفتها موضوعات غير تجريبية. بهذين القيدين المسبقين أصبح من الممكن أن يبحث في دور العلوم الاجتماعية والمذهب التاريخي وفقا لشروطه الخاصة واتفاقا مع منهجه وان كان ذلك قد أفرز حججا واهية وغير مقنعة. فقد لجأ بوبر الى أمثلة فردية ركيكة تدور حول «النتائج غير المقصودة» «لشراء منزل أو التأمين على الحياة»، وذلك تهربا من الوقوع في تناقض سافر مع تحليلات علمية يصعب تفنيدها، وأحكام دامغة حول التآمر الاستعماري والعلاقات الدولية غير المتكافئة التي لاقت بدورها اهتماما كبيرا من المجتمع الدولي ممثلا في فقهاء القانون الدولي العام ومبادىء وقرارات هيئة الأمم المتحدة.

4) يتضح مظهر آخر من الانفصام في كتابات بوبر، اذ في الوقت الذى ينتقد فيه الشمولية بقوة، وينحي عليها باللائمة في تعويق نمط التغير الاجتماعي الذى يفضله، ويطرح فضائل ومزايا المجتمع الليبرالي المفتوح كبديل، فانه لم يبد تفهما في كتبه الخمسة ولا في كتاباته اللاحقة لقضايا الشعوب غير الغربية. كان يكفي لتجنب الانفصام والتناقض الاقتصار على بحث ما يَعْرف من قضايا الفكر الغربي منهجيا وفلسفيا. أما المرفوض علميا، فهو الخوض في القضايا الشائكة لأطر حضارية مغايرة، بل واتخاذ موقف سياسي متحيز الى جانب بعض القوى المتصارعة دون البعض الآخر، ثم الاعتذار «بتواضع» والتدثر بغلالة رقيقة من البراءة بالاعتراف «بأوجه النقص المتعددة الناتجة جزئيا من تجاوز البحث الى مجالات بعيدة عن حقل التخصص». (Popper, 1962 : 395 - 396) ولعل في ما ورد بنقاط التقويم السابقة، وكذلك ما جاء فى نقد الأكاديميين الغربيين لمنهجه وأطروحاته واتهام بعضهم له باستخدام «البلاغيات والدعاية عند تبرير الاختيارات والعقائد» ما يثبت أن حماسه الزائد للمذهب الفردي نال كثيرا من موضوعيته وزاد من فجوة عدم التصديق ازاء ما يرفعه من شعارات وقيم سامية مدعاة.

5) لم يوفق بوبر فى اختيار الكلمة المأثورة التى استهل بها كتابه الرئيسى والتى تقف على طرفى نقيض مع القيم التي قال انها من خصائص المجتمع المفتوح. فقد استشهد فى أول كتابه (Popper, 1945 : vi) بمقولة أدموند بيرك Edmond Burke (1729 - 1797) التي يقول فيها : «تعرفت خلال مسيرتي على رجال عظام وتعاونت معهم ولم أشاهد أبدا حتى الآن أية خطة لم تتعرض للتنقيح بتعليقات من أشخاص أقل ذكاء بكثير ممن تصدى للريادة».

لا تقتصر أهمية المقولة على مغزى الاقتباس من بيرك بالذات (واتجاهه المحافظ غني عن التعريف لدارسي الفلسفة السياسية الغربية)، ولا على ممارسة ارهاب فكرى حتى يحجم الباحثون عن التعليق على آرائه ومنهجه الجديد والا كانوا من فئة «الأقل ذكاء بكثير»، وانما الأهم هو التناقض الواضح بين الاستشهاد بهذه المقولة وبين الادعاء بالايمان بدور مركزى للنقد فى منهجه وبعدم احتكار الفكر. من جانب آخر، هل يتسق اعجابه بمقولة بيرك هذه مع نقده العاصف لأفلاطون واتهامه بمحاربة حرية التفكير والخوف من الجدل؟ (Popper, 1945 : 200) ألا يعتبر بوبر نفسه متأثرا في هذا الموقف بأفلاطون؟ واذا كان الأمر كذلك، فهل يحق له أن يعيب على الفلاسفة السياسيين (من كارنيدس حتى هوبز) من أتباع وخصوم أفلاطون على السواء أن يتأثروا به؟

لقد أخطأ بوبر فى استشهاده بهذه المقولة الرمزية التى تتناقض مع كثير من العبارات التى دافع فيها عن حرية التعبير والنقد والتي كان بعضها ايجابيا تماما مثل قوله : «ان محاولة تحقيق الاجماع خطأ لأن الاتفاق لا يثمر الا على أساس امكانية الاختلاف». ولو أخذنا العبارة الرمزية لبيرك على محمل الجد، أو اعتمدنا معيار الذكاء أو المكانة التي توليها تلك المقولة أهمية كبيرة، لما كان هناك مجال لقبول أى نقد أو تعديل من جانب بوبر على أفلاطون، أو هيجل، أو ماركس.

الهوامـــش

1) كارل رايموند بوبر (1902 -) فيلسوف معاصر من أصل نمساوى ولد فى فيينا وهاجر الى بريطانيا فى الثلاثينيات شغل كرسى الأستاذية فى المنطق والمنهج العلمى بجامعة لندن (1949- 1969)، وأثرت كتاباته ومنهجه تأثيرا كبيرا فى فلسفة العلوم وفي النظرية السياسية.

2) الزعبى، 1978 : 43, 044 قارن نقد بوبر لكل من كونت وميل حول القوانين التاريخية للتعاقب.

3) فيتجنشتاين (1889 - 1951) فيلسوف وعالم منطق نمساوي آخر واحد رواد الفلسفة التحليلية. هاجر الى بريطانيا وحاضر منذ عام 1929 فى قسم الفلسفة بجامعة كيمبردج الى أن صار أستاذا ورئيسا للقسم عام 1939. تمثل أكبر اسهام له فى اظهار أهمية دراسة اللغة وله مؤلف مهم بعنوان الرسالة المنطقية الفلسفية Tractatus Logico - Philosophicus. دافع فى هذا الكتاب عن رأيه الجديد برفض كل شيء يتعذر التعبير عنه في اطار لغة «مكتملة اكتمالا منطقيا» (أي مثالية) لأنه فى هذه الحالة يكون خاليا من المعنى العلمي. بالتالي لا تعد الفلسفة ممكنة الا باعتبارها نقدا للغة. لقد كانت لغة المنطق الرياضي فى رأيه هى النمط الأسمي لمثل هذه اللغة المكتملة.

أنظر : Runes (1965 : 337); Rosenthal & Yudin (1967 : 482); Brecht (1959 : 176, 533)

4) يتعدى الاهتمام بآراء بوبر الجانب العلمي نظرا لوجود انعكاسات لها في بعض دول العالم الثالث. وقد أشرنا الى هذا المعنى فى الأسطر الأخيرة من مقدمة البحث عند التحذير من مغبة النقل الحرفي لأطروحات الغير دون فرز. من أمثلة تلك الانعكاسات الصرعة الرائجة لادانة بعض أنماط التغير الاجتماعي العربى المعروفة باسم طريق التنمية المستقل أو تجارب الاستقلال الوطنى التى لجأت أحيانا الى الأسلوب الثورى كما حدث فى مصر وغيرها. من هنا يتضح مغزى دحض أطروحات بوبر غير الموضوعية ووحيدة الجانب عن التغير الاجتماعى، وخطأ الانسياق وراء تجارب ومفاهيم تعبر عن ظروف وتطورات غريبة عن واقع الدول النامية، بل ترى فى الخروج عن نمط الاصلاح التدريجي عنفا غير مشروع أو حتى «ارهابا». ورغم التحفظات الكثيرة المشروعة على أخطاء وانحرافات تلك النماذج الوطنية والتنموية، تظل صرعة الادانة المنبثقة من مثل هذه التجارب والفلسفات بلا أسس سليمة منهجيا وسياسيا.

المصادر العربية

بدوى، أ.
1982 معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية. بيروت : مكتبة لبنان

الزعبى، م.
1978 التغير الاجتماعى بين علم الاجتماع البرجوازى وعلم الاجتماع الاشتراكى، بيروت : دار الطليعة.

المصادر الأجنبية

Apter, D.
1970 "Political Systems and Developmental Change". pp. 151-171 in R. T. Holt & J.E. Turner (Eds.), The Methodology of Comparative Research. New York : Free Press.

1977 Introduction to Political Analysis. Cambridge, MA: Winthrop.

Birnbaum, N.
1953 "Conflicting Interpretations of the Rise of Capitalism: Marx and Weber." British Journal of Sociology 9: 125 - 141.

Boyer, A.
1984 "Karl Popper." pp. 2104, 2109 in D. Huisman et al. (Eds.,) Dictionaire des Philosophes. Paris: PUF.

Brecht, A.
1959 Political Theory. The Foundations of Twentieth Century Political Thought. Princeton, NJ: Princeton University Press.

Burns, T.
1964 "Social Change." pp. 647 in J. Gould & W. Kolb (Eds.), A Dictionary of the Social Sciences. Paris: UNESCO.

Cornforth, M.
1980 Communism & Philosophy. Contemporary Dogmas and Revisions of Marxism. London: Lawrence & Wishart.

Popper, K.
1945 The Open Society and Its Enemies, Vol. I. The Spell of Plato. London: Routledge & Kegan Paul.

1957 The Poverty of Historicism. London: Routledge & Kegan Paul.

1962 The Open Society and Its Enemies, Vol. 2. The High Tide of Prophecy : Hegel, Marx and the Aftermath. London : Routledge & Kegan Paul.

1963 Conjectures and Refutations. The Growth of Scientific Knowledge. London: Routledge & Kegan Paul.

1972 Objective Knowledge. An Evolutionary Approach. Oxford: Oxford University Press.

Rosenthal, M. & Yudin, P. (Eds.)
1967 A Dictionary of Philosophy. Moscow: Progress Publishers.

Runes, D. (Ed).
1965 Dictionary of Philosophy. New Jersey: Littlefield, Adams & Co.

Scruton, R.
1982 A Dictionary of Political Thought. London: Pan Books.

Vernon, R.
1976 "The 'Great Society' and the 'Open Society': Liberalism in Hayek and Popper." Canadian Journal of Political Science 9,2 (June): 261 - 276.

Wood, E. & Wood, N.
1978 Class Ideology and Ancient Political Theory: Socrates, Plato and Aristotle In Social Context. Oxford: Blackwell.

The Concept of Social Change in the Political Philosophy of Karl Popper

Mohammad Mahmoud Rabie

The object of this paper is to use Popper's hypothetico-deductive method as a tool for understanding his concept of social change, one of the central themes of his political philosophy. Three key topic areas have been chosen: the open society, the role of social sciences and historicism. Popper's open society is one whose members can openly criticize the institutions of power without fear of reprisal, and where education is free from indocrination. Arguing against holism, he maintained that social sciences cannot supply laws of total social change but only laws of fragmented and isolated social units. Contrary to the historicism of Plato, Hegel and Marx, he advocated gradual social reform instead of the entire reconstruction of society via revolution. In evaluating Popper's ideas, this paper holds that his criticism of Plato is unjustified since he himself advocated controlled reform, and his 'piecemeal social engineering' lacks cohesion as he failed to contribute the present relatively stable Western society to earlier revolutions. It is also shown that his overzeal for individualism was at the expense of objectivity, especially his contention that the misfortunes of ex-colonies were unintended outcomes of imperialism, and that social sciences should be kept away from studying social wholes like nations and civilizations.